



المعاهدة الدولية

بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة



A

البند 16 من جدول الأعمال المؤقت
المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
الدورة الثالثة للجهاز الرئاسي
تونس العاصمة، تونس، 1 - 5 يونيو/حزيران 2009
تنفيذ المادة 6

بيان المحتويات

الفقرات		
5 - 1	المقدمة	أولاً -
30 - 6	حالة تنفيذ المادة 6	ثانياً -
39 - 31	جمع المعلومات عن تنفيذ المادة 6	ثالثاً -
43 - 40	الاستنتاجات والتوجيه المطلوب	رابعاً -

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

أولاً - المقدمة

1- كان الجهاز الرئاسي في دورته الثانية قد،

”طلب من الأمين عرض وثيقة شاملة على دورته القادمة تغطي حالة تنفيذ المادة 6، وتتضمن معلومات عن السياسات والتدابير القانونية المستخدمة لتحقيق أهداف المادة. وشجع تقديم المقترحات من قبل الأطراف المتعاقدة، والحكومات الأخرى، والمؤسسات والمنظمات ذات الصلة، وحث على تحسين عملية جمع المعلومات عن أنشطة الاستخدام المستدام، بما في ذلك الوسائل المتبعة مثل المسوحات، والأطر المفاهيمية، والاجتماعات فيما بين الدورات وحلقات العمل”¹.

2- وتأتى هذه الوثيقة ردا على طلب الجهاز الرئاسي، وتشكل الخطوات المبدئية لإلقاء نظرة عامة على التدابير الفعلية التي تدعم تنفيذ المادة ستة، وعلى الأخص تحديد الآليات الكفيلة بالحصول على مثل هذه المعلومات بأكثر الصور فعالية في المستقبل.

3- والمادة 6 هي المادة المحورية المتعلقة بالهدف الثاني من المعاهدة: الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. فهذا المفهوم يعترف بأهمية التنوع الوراثي الذي يمكن الحصول عليه من أجل استنباط أصناف محصولية وأساليب جديدة للإنتاج المستدام للمحاصيل في مواجهة التحديات المستمرة والحادة مثل زيادة أعداد السكان والتغيرات الديموغرافية، والآثار المتسارعة لتغير المناخ العالمي، والاضطرابات السائدة في الأسواق الاقتصادية في العالم. كما أن هذا المفهوم يعترف بأن استخدام الموارد الوراثية النباتية هو الطريقة الأولى للاستفادة من الاستثمارات العالمية والقطرية الهائلة في المحافظة على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

4- وتبرز المادة 6 مسؤولية الأطراف المتعاقدة عن اتخاذ سياسات وتدابير قانونية مناسبة لتشجيع الاستخدام المستدام للموارد، وتعطي في الفقرة الفرعية 2 قائمة إشارية لسبعة تدابير من هذا النوع، وهي:

- (أ) اتباع سياسات زراعية واضحة من شأنها أن تشجع بحسب ما هو ملائم على وضع وإدامة نظم زراعية متنوعة تعزز الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي الزراعي والموارد الطبيعية الأخرى؛
- (ب) تقوية البحوث لتعزيز التنوع البيولوجي من خلال تعظيم التباين النوعي فيما بين المحاصيل وفي داخلها لمصلحة المزارعين، ولاسيما المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يستنبطون ويستخدمون المحاصيل الخاصة بهم ويطبّقون مبادئ إيكولوجية في الحفاظ على خصوبة التربة ومكافحة الأمراض والأعشاب الضارة والآفات الأخرى؛

¹ الفقرة 72 من الوثيقة IT/GB-2/07/Report.

- (ج) إسناد، حسبما يكون ملائماً، جهود تربية النباتات التي تعزز بمشاركة المزارعين، ولاسيما في البلدان النامية، القدرة على استنباط أصناف متكيفة بصورة محددة مع مختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية، بما في ذلك المناطق الحدية؛
- (د) توسيع القاعدة الوراثية للمحاصيل وزيادة نطاق التنوع الوراثي المتاح للمزارعين؛
- (هـ) الترويج، حسبما يكون ملائماً، للتوسع في استخدام المحاصيل والأصناف المحلية والمتكيفة مع الظروف المحلية والأنواع غير المستخدمة بالقدر الكافي؛
- (و) تدعيم، حسبما يكون ملائماً، التوسع في استخدام تنوع الأصناف والأنواع في إدارة المحاصيل وصيانتها واستخدامها المستدام على مستوى المزرعة، وإقامة صلات مع تربية النباتات والتنمية الزراعية بغية الحد من ضعف المحاصيل والاستنزاف الوراثي والتشجيع على زيادة الإنتاج الغذائي العالمي المتوافق مع التنمية المستدامة؛
- (ز) استعراض وتعديل، حسبما يكون ملائماً، استراتيجيات ولوائح تربية النباتات ذات الصلة بالإفراج عن الأصناف وتوزيع البذور.

5- والمعلومات المتوافرة عن تنفيذ المادة 6، هي معلومات متناثرة وغير كاملة. فالقسم الثاني في هذه الوثيقة يحتوي على تقدير لحالة تنفيذ المادة 6 على أساس المعلومات التي وفرتها البلدان في تقاريرها إلى الأمانة وعلى المعلومات التي قدمتها هذه البلدان إلى هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة من أجل إعداد التقرير الثاني عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم. كما يمكن الحصول على معلومات عن الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة من مصادر أخرى مختلفة، وإن تعذر مع ذلك أخذها في الاعتبار عند إعداد هذه الوثيقة، نظراً لنقص الموارد. ولكن هذه المصادر قد أشير إليها بصورة موجزة وتم وصفها في القسم الثالث لكي ينظر فيها الجهاز الرئاسي من جديد عند الحاجة.

ثانياً - حالة تنفيذ المادة 6

6- قدم 14 طرفاً متعاقداً معلومات عن تنفيذ المادة 6 إلى الجهاز الرئاسي في دورته الثانية². وعند إعداد هذه الوثيقة، كانت سبعة أطراف متعاقدة فقط قد قدمت معلومات للجهاز الرئاسي لدورته الثالثة. وهذه التقارير السبعة مختلفة تماماً في طبيعتها وفي مستوى تفاصيلها. وكمثال، فإن تقريراً إكوادور وزامبيا كانا عن قضايا السياسات العامة، أما تقريراً ألمانيا³ وسورية فتناولوا بشيء من التفصيل المنظمات العامة والخاصة العاملة في مجال التربية وبحوث التربية. ويتناول تقرير كينيا وضع الترتيبات التشريعية لحماية الموارد الوراثية، والمعرفة التقليدية والفولكلور، كما يشير إلى ما قدمته كينيا للمساهمة في التقرير الثاني عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم. أما تقريراً مالي

² الوثيقة IT/GB-2/07/15، المعنونة "تجميع وتحليل التقارير المقدمة من الأطراف المتعاقدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة بشأن تنفيذ المادة 6".

³ الوثيقة IT/GB3/09/Inf.5، المعنونة "تجميع التقارير المقدمة من الأطراف المتعاقدة، والحكومات، والمؤسسات والمنظمات ذات الصلة بشأن تنفيذ المادة 6".

والنيجر فيحتويان على قائمة بعدد من المشروعات التنفيذية في مجال البحوث، والتنمية وبناء القدرات، بجانب بعض التطورات التنظيمية.

7- وتقوم المنظمة الآن تحت إشراف هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة بإعداد التقرير الثاني عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم، آخذة في اعتبارها أفضل البيانات والمعلومات المتوفرة، بما في ذلك التقارير القطرية، وعمليات جمع المعلومات، والدراسات المواضيعية، مع أكبر قدر ممكن من مشاركة البلدان⁴. ومن بين ما يتناوله التقرير:

- (1) حالة التنوع؛
- (2) حالة الصون في المواقع الطبيعية؛
- (3) حالة الصون خارج المواقع الطبيعية؛
- (4) حالة الاستخدام؛
- (5) حالة البرامج الوطنية والتدريب والتشريعات؛
- (6) حالة التعاون الإقليمي والدولي؛
- (7) الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، واقتسام المنافع الناجمة عن استخدام هذه الموارد، وحقوق المزارعين؛
- (8) إسهام إدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

8- تتضمن التقارير القطرية عددا من الجوانب التي لها علاقة مباشرة بتنفيذ المادة 6، وهي: نظم المعلومات؛ والسياسات واللوائح المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛ واستخدام هذه الموارد. كما تأتي هذه التقارير وفاء بالتزامات البلدان بموجب المادة 17-3 من المعاهدة بالتعاون مع الهيئة في التقدير الدوري لحالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة تيسيرا لتحديث خطة العمل العالمية المتجددة.

9- تلقت المنظمة حتى الآن أكثر من 100 تقرير قطري للمساهمة في التقرير الثاني عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم. وتوفر هذه التقارير القطرية قدرا كبيرا من المعلومات، وسوف تشير هذه الوثيقة إلى السبل المختلفة التي تسعى بها البلدان إلى معالجة الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. ولا شك أن تنوع هذه التقارير المقدمة يبين أن هناك في أغلب الأحيان قوانين وسياسات عديدة متداخلة لها صلة بالاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. ومن بين هذه القوانين والسياسات، القوانين والسياسات العامة المتعلقة بالبيئة، والتنوع البيولوجي والتنمية الزراعية. فأعداد الإدارات والوكالات الحكومية التي لها دور في تشجيع الاستخدام المستدام للموارد يعكس في أغلب الأحيان هذا التنوع في التشريعات والسياسات.

⁴ الوثيقة CGRFA-11/07/Report.

10- وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان حددت في تقاريرها المقدمة مجموعة كبيرة من الأنشطة داخل المؤسسات الحكومية والأكاديمية والعلمية التي تشجع هذا الاستخدام المستدام. وهذه الأنشطة موجهة نحو أصحاب الشأن المختلفين، ومن بينهم الحكومة، والمزارعين، والطلبة، ورجال الأعمال. وأشار إلى العديد من التدابير المتخذة باعتبارها تدابير اتخذتها البلدان لتشجيع تنفيذ المادة 6، مثل: المساعدة في مجال السياسات، وبناء القدرات التقنية والمؤسسية، والنهوض بمهارات البحث العلمي، ووضع بيانات أساسية، وتشجيع إعطاء حوافز لجميع أصحاب الشأن من أجل حفظ الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام. كما أشارت الأطراف إلى العمل الجاري الآن لتنفيذ خطة العمل العالمية لصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام⁵.

11- ولأغراض المناقشة، ونظرا لأن هناك تباين في التقاليد القانونية واختلافات مفاهيمية محتملة، فإن بعض المصطلحات الأساسية المستخدمة في هذه الوثيقة لنقل معان محددة، بحاجة إلى تعريف كيفية استخدامها بإيجاز في التصنيف:

(أ) *السياسات*: وتتكون من تدابير "القانون الناعم" الذي قد لا تكون لها قوة التنفيذ المباشر، وإنما لها قوتها وبإمكانها أن تحدث تأثيرا كمبادئ وخطط إرشادية للأعمال التي تقوم بها الجهات الحكومية التنفيذية. وتشمل هذه الترتيبات عادة البيانات المنشورة عن السياسات وخطط العمل، سواء صدرت على مستوى الإدارات الحكومية أو الوزارات أو مجلس الوزراء؛

(ب) *التدابير القانونية*: وتتكون من صكوك "القانون الفعلي" التي تساندها القوى الجبرية للقانون، وبالتالي فإن لها قوة التنفيذ المباشر ولها أيضا تأثيرها. وتشمل هذه التدابير التشريعات الأساسية والتشريعات الثانوية، وكذلك الأوامر التنفيذية والترتيبات الموازية، حسب الاقتضاء؛

(ج) *تدابير السياسات*: وهى التدابير التي قد تقوم على "القانون الفعلي" أو "القانون الناعم"، ولها كلها تأثير عملي مباشر، بسبب سلطة الجهات التنفيذية التي تنفذها عادة أو بسبب مخصصاتها في الميزانية. وتشمل هذه التدابير: التدابير المالية التي تساعد في تنفيذ السياسات، مثل أشكال الدعم والاستثمارات في المنظمات العامة والخاصة، أو الإعفاءات الضريبية، والتدابير التي تؤثر على عمليات السياسات مثل مشاركة أصحاب الشأن في العمليات المتعلقة بالسياسات.

السياسات

12- أيدت البيانات المتعلقة بالسياسات وخطط العمل التي وردت في كثير من التقارير القطرية الاستخدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وهناك الكثير من عناصر السياسات الزراعية التي لها تأثير ملموس على استخدام هذه الموارد، مثل السياسات المبتكرة، وسياسات البذور، وسياسات السلامة الحيوية، وبشكل أعم السياسات الموجهة نحو الزراعة المستدامة والزراعة الايكولوجية. ومن بين العديد من أنماط الخطط والسياسات:

⁵ <http://www.globalplanofaction.org>

- إستراتيجية وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي التي أعدت تحت إشراف اتفاقية التنوع البيولوجي (قدم 166 بلدا حتى الآن خططا إلى الاتفاقية، وكمثال فقد ورد في تقرير الأردن أن خطته تدعو إلى إنشاء أحزمة خضراء لمكافحة التصحر، وأن هناك خطة فيما يتعلق بالإنتاج النباتي لإنشاء مركز متخصص للتنوع البيولوجي النباتي)،
- خطط عمل أو إستراتيجيات وطنية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (الدانمرك وإثيوبيا)،
- خطط عمل وطنية لموضوعات أخرى ذات صلة (مثل الخطة الثالثة للسياسة الزراعية الوطنية في ماليزيا (1998 - 2010) والسياسة الوطنية للتنوع البيولوجي (1998) اللتان تعالجان استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والتنوع البيولوجي على التوالي، فيما يتعلق بالحصول على الموارد واقتسام منافعها واستخدامها المستدام)،
- خطط العمل الإقليمية (مثل الشبكة الزراعية للموارد الوراثية النباتية في المحيط الهادي التي تضم أربعة بلدان كأطراف متعاقدة في المعاهدة (جزر كوك، وفيجي، وبالاو، وساموا)، وهي الشبكة التي تركز على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام،
- خطط عمل الوكالات الوطنية (مثل تلك الخاصة بالوكالة السويدية لحماية البيئة التي تشجع استخدام الأقارب البرية للمحاصيل)،
- بيانات رسالة بعض المؤسسات أو الوكالات الوطنية (مثل بيانات معهد إثيوبيا لصون التنوع البيولوجي)،
- أحكام مذكرات التفاهم وخطط العمل الثنائية التي تشجع البحوث الخاصة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والحصول عليها واستخدامها (مثل مذكرات التفاهم بين الهند والعديد من البلدان)،
- أنشطة المنظمات غير الحكومية التي لها تأثيرها على الوحدات الحكومية وعلى الجمهور العام (مثل المنظمات غير الحكومية في ماليزيا، بما لها من مشروعات استباقية مع الحكومة بهدف إثارة الوعي العام بالحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام).

التدابير القانونية

(أ) قوانين التنوع البيولوجي

13- تركز قوانين التنوع البيولوجي عادة كما جاءت في التقارير الخاصة بعملية الإعداد للتقرير الثاني عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم⁶ على حماية التنوع البيولوجي في المناطق والغابات المحمية، وقلما تتناول بشكل صريح مستوى التنوع الجيني على مستوى التنوع البيولوجي⁷. وبالنسبة للنظر في الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، فإن ذلك يتم في سياق الحصول على الموارد الوراثية (واقتسام منافعها)، الذي لا يتم عادة إلا بأحكام إدارية في التشريعات الأساسية مع أحكام تفصيلية في التشريعات الفرعية. وبالتالي، فإن قوانين التنوع البيولوجي

⁶ http://www.fao.org/ag/AGP/agps/Pgrfa/wrlmap_e.htm

⁷ يستند هذا الاستنتاج إلى تحليل محتويات القوانين البيئية كما جاءت في تقارير البلدان إلى المنتديات الدولية أو كما تتوافر من أهم المصادر الفرعية، المشار إليها في القسم 3 من هذه الوثيقة.

لا تشمل عادة الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة ضمن أهدافها كما أنها لا تعكس تدابير محددة لتيسير الحصول على هذه الموارد ولا على شروط وأحكام المعاهدة.

14- وضع العديد من البلدان قوانين للسلامة الحيوية وفقا لبروتوكول كارتاخينا بشأن السلامة الحيوية التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي⁸. والهدف من هذه القوانين في المقام الأول هو منع الآثار المعاكسة على التنوع البيولوجي الناجمة عن استخدام أو نقل كائنات حية دقيقة محورة⁹، وإن كان من الممكن النظر إليه في علاقته بالحفاظ على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، من مفهوم أن الكائنات الحية الدقيقة المحورة قد تهدد القاعدة الوراثية للمحاصيل أو قد تثريها.

(ب) قوانين البذور

15- وردت القوانين المتعلقة بالبذور في التقارير باعتبارها تؤثر على صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام في ثلاثة مجالات رئيسية: قوانين البذور التقليدية، وقوانين الملكية الفكرية، وقوانين وقاية النباتات أو الحجر الزراعي:

(1) *قوانين البذور التقليدية*: وتنظم عادة عمليات الإفراج عن الصنف وإصدار شهادات لجودة البذور وهويتها، في الوقت التي تنص في أغلب الأحيان على تحديد المنظمات الخاصة بالإشراف ومسؤولياتها¹⁰. وتنظم القوانين استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في عمليات التربية الرسمية وفي تجارة البذور، كما تتناول تحديد هوية أصناف معينة وأدائها تحت ظروف محددة. وفي بعض الأحيان كانت القواعد العديدة والإجبارية للإفراج عن البذور كما نصت عليها قوانين البذور تعتبر مقيدة لدائرة الأصناف المتاحة للمزارعين، وعلى الأخص الأصناف التقليدية أو تلك المستنبطة بصورة غير رسمية¹¹.

(2) *الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة*: كبذور ترتبط في أغلب الأحيان بقوانين الملكية الفكرية (وعلى الأخص حقوق مربي النباتات، وإن كان يتزايد ارتباطها ببراءات الاختراع أيضا) التي تهدف إلى دعم الاستثمارات التجارية في التربية وبحوث التربية. ولهذا السبب، فإن قوانين الملكية الفكرية قد تعتبر أداة لدعم البحوث القائمة على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، واستخدامها بالتالي. ولكن

⁸ أقر مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي البروتوكول كاتفاقية ملحقه بالمعاهدة، في 29 يناير/كانون الثاني 2000.

⁹ بروتوكول كارتاخينا بشأن التنوع البيولوجي، المادة 1: [إن ... "الهدف من هذا البروتوكول هو المساهمة في ضمان مستوى ملائم من الحماية في مجال أمن نقل ومناولة واستخدام الكائنات الحية المحورة الناشئة عن التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي يمكن أن تترتب عليها آثار ضارة على حفظ واستدامة استخدام التنوع البيولوجي..."]

¹⁰ Louwaars, N.P., 2005. Seed laws: biases and bottlenecks. Grain, July, 2005 p 3 - 7
http://www.grain.org/seedling_files/seed-05-07-2.pdf

¹¹ Tripp, Robert & Niels Louwaars, 1998. Seed regulation: choices on the road to reform. Food Policy Vol.22, No.5, pp. 433-446. Tripp, R. (ed.) (1997), New Seed and Old Laws: Regulatory reform and the diversification of national seed systems. London, United Kingdom: Intermediate Technology Publications.

هذه القوانين تركز على استنباط أصناف تجارية، ولا توجد حوافز محددة للتربية بمشاركة المزارعين أو التربية الموجهة نحو توسيع القاعدة كما جاء في المادة 6-2 من المعاهدة. وبالإضافة إلى قوانين حماية الأصناف النباتية التقليدية¹²، فإن بعض البلدان ذكر في تقاريره أن التشريعات الخاصة بحقوق مربي النباتات تعترف بإسهام المزارعين والمجتمعات المحلية في ابتكار أصناف جديدة (ماليزيا)¹³ أو أن هناك آليات ربط لدعم استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في قوانينها (مثل الهند)¹⁴.

(3) وجميع البلدان تقريبا بها قوانين خاصة بالحجر الزراعي، الهدف منها هو تلافى دخول أي أمراض أو آفات نباتية أو أصناف نباتية غازية أو انتشارها داخل البلاد، والعمل على دعم تصدير البذور والمواد النباتية عن طريق ضمان سلامتها. وقد تقوم قوانين الحجر الزراعي بدور ما في تشجيع استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة الخاصة ببلد ما في الخارج، عن طريق دورها في ضمان هذه الموارد.

(ج) اللوائح الخاصة بالاستخدام المستدام

16- هناك عدد محدود للغاية من الصكوك الأولية أو التنظيمية يتعرض صراحة للاستخدام المستدام، مع تركيز الأغلبية العظمى تركيزا كبيرا أو كاملا على عمليات الصون. ولكن بعض الاستثناءات المحتملة ظهرت في التقارير القطرية، مثل:

- قانون الجمهورية التشيكية المعنى بصون واستخدام الموارد الوراثية النباتية واستخدامها والكائنات الحية الدقيقة للأغذية والزراعة (2003)؛
- قانون مالي المعنى بجميع جوانب الموارد الوراثية النباتية للأغذية لزراعة، بما في ذلك استخدامها؛
- قانون بيرو بشأن استخدام الموارد الطبيعية (Ley 26821) ولوائح للحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام (Ley 27262 and D. S. 040 – 2001 – AG).

¹² المفهوم أنها القوانين القائمة على اتفاقيات اتحاد حماية الأصناف النباتية الجديدة (UPOV, www.upov.int).

¹³ تنص المادة 13-1 من القانون الماليزي لحماية الأصناف النباتية الجديدة لعام 2004، على أن تقديم طلب لتسجيل صنف نباتي جديد ومنح حقوق لمن ربي هذا الصنف بموجب القسم 12 من هذا القانون، لن يتم إلا إذا [...] (د) قُدم الطلب من جانب أحد المزارعين أو مجموعة من المزارعين أو أحد المجتمعات المحلية أو السكان الأصليين ممن قاموا بالمهام التي يقوم بها المربي.

¹⁴ أنشأت الهند صندوقا للجينات في نظم حقوق المربين، وهو صندوق لدعم المزارعين لكي يواصلوا استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في حقولهم.

تدابير السياسات

17- تميل تدابير السياسات التي تهدف إلى دعم الاستخدام المستدام للموارد إلى أن تكون أكثر تنوعاً من السياسات والتدابير القانونية، ربما لأنها ذات طبيعة أقل رسمية وأكثر مرونة. كما يجري الآن تحسين الأطر التنظيمية التي تتحكم في حماية الموارد الوراثية واستخدامها بكفاءة.

18- ويمكن تحديد ثلاث فئات من تدابير السياسات، وهي: الترتيبات التي تمهد لعمليات الاستخدام؛ وتلك التي تدعم الاستخدام الفعلي للموارد الوراثية في البحوث؛ وتلك التي تدعم سياق الاستخدام الفعلي.

(أ) التدابير التي تضع أساس الاستخدام

19- الترتيبات المختلفة التي وردت في التقارير عن ذلك، تركز على الحفاظ على الموارد الوراثية بطريقة تشجع استخدامها. وتشمل هذه التدابير الاستثمارات لتحديد صفات الموارد الوراثية وإعطاء معلومات عن المواد (داخل مواقعها الطبيعية وخارج مواقعها الطبيعية)، بما في ذلك بيانات عن تقييمها ومدى توافرها بشكل عام¹⁵. والأموال العامة مهمة للغاية في هذه الأنشطة، كما أن توفير مثل هذه الأموال يمكن أن يعتبر من بين تدابير السياسات المهمة نحو تنفيذ المادة 6. ويمكن أن تنعكس أنشطة تحديد الصفات وتقييم المواد في السياسات نفسها، رغم أن ذلك قلما يدرج كالالتزام مؤكد في التدابير القانونية، وإن كان يجري في أغلب الأحيان في سياق الأولويات والإجراءات الإدارية الاختيارية.

20- وبالمثل، فإن الاستراتيجيات الموجهة نحو توزيع العينات بكفاءة له أولوياته. ومن الممكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات استراتيجيات مؤسسية، بل وحتى فردية، لحائزي المجموعات، بل إنها قد تكون غير مباشرة، مثل توريد الموارد للإكثار وتوزيع المواد في غياب أي سياسة ثابتة للتوزيع. وبالمثل، فإن سياسات التوزيع قد توضع بشكل رسمي في السياسات الوطنية الخاصة بالحصول على الموارد الوراثية أو آليات لتنفيذ الالتزامات بموجب المعاهدة. وفي هذه الحالة، يصبح من الأنسب اعتبارها سياسات أو تدابير قانونية، لا تدابير سياسات.

(ب) التدابير التي تدعم الاستخدام الفعلي

21- سجلت التقارير القطرية المقدمة من أجل التقرير الثاني عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم مجموعة كبيرة من التدابير التي تدعم بصورة إيجابية استخدام هذه الموارد. وكمثال: فإن الاستثمارات العامة في التربية التي تفضي إلى طرح المزيد من الأصناف في الأسواق؛ والدعم الصريح للبحوث باتجاه توسيع القاعدة الوراثية لبرامج التربية (سواء عن طريق التربية المسبقة والبحوث على الأصناف المهجنة بين الأنواع، كما جاء في تقارير ماليزيا

¹⁵ انظر على سبيل المثال تقرير هولندا للإسهام في التقرير الثاني عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم.

وباكستان وأوغندا)؛ واستخدام المواد المحلية في تربية النباتات بصورة مشتركة¹⁶، كما حدث في العديد من البلدان (مثل: بنن وكوبا وقبرص والمغرب وناميبيا والنيجر وبيرو والبرتغال)؛ والبحوث التي تجرى على الجينوم في شكل شراكات بين القطاعين العام والخاص (مثل: ألمانيا وهولندا والنرويج) وكلها تدعم استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

22- ولا شك أن دعم ظهور مجموعة من شركات البذور المحلية الجديدة يمكن أن يساهم أيضا في توفير مجموعة أكبر من أصناف البذور في الأسواق، وهو يمكن أن يحدث عن طريق الإعفاءات الضريبية أو إعفاء معدات تجهيز البذور من رسوم الاستيراد، أو تقديم تسهيلات ائتمانية للشركات وزبائنها، وبناء القدرات في مجال تكنولوجيا البذور وإدارة الأعمال وما إلى ذلك¹⁷.

23- وترتيبات الحوافز لا تحتاج دائما إلى استثمارات نقدية عامة: فالدعم المعنوي أو تحفيز العلماء في معاهد البحوث العامة على التعاون مع مبادرات المجتمع المدني في هذه المجالات (عن طريق تبني نظام لمكافأة العلماء مثلا) يمكن أن تعتبر أيضا ترتيبات هامة في مجال السياسات.

24- الترتيبات المتعلقة بالترويج لإدارة الموارد الوراثية في المزرعة عن طريق التوسع في استخدام الأصناف ذات الأصول البرية. فقد ضمننت مساهمة إكوادور وألمانيا والهند وآيرلندا في التقرير الثاني عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم، جوانب عن الإدارة في المزرعة. ومن الممكن استكمال التشريعات الخاصة بإنتاج بذور الأصناف ذات الأصول البرية وبيعها، بتدابير غير قانونية مثل تخفيض رسوم تسجيل الأصناف والتفتيش في الحقول¹⁸.

25- والإجراء الأخير الذي أشار إليه العديد من البلدان¹⁹ هو توعية الأخصائيين والمربين العاملين في مجال الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة كشرط أساسي لزيادة الاستخدام المستدام للموارد، بينما ذهب البعض الآخر مثل جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية إلى أبعد من ذلك بالإشارة إلى ضرورة إيجاد هذا الوعي بين مجتمعات المزارعين.

¹⁶ Almekinders, Conny & Jaap Hardon, 2006. Bringing Farmers back to Breeding. AgroSpecial. Foundation Agromisa ISBN 90-8573-070-8 and Vernooij, Ronnie, 2003. In focus: Seeds that give – participatory plant breeding Ottawa, IDRC <http://www.idrc.ca/openebooks/014-4/>

¹⁷ يدعم تحالف الثورة الخضراء في أفريقيا العديد من هذه المبادرات داخل أفريقيا. AGRA: www.agra-alliance.org.

¹⁸ يوجد في بيرو على سبيل المثال، سجل للمحاصيل في INIA (Ruiz, Manuel. Las Zonas de Agrobiodiversidad y el Registro de Cultivos Nativos en el Perú: Aprendiendo de Nosotros Mismos. 2009. Genetic Resources Policy Initiative, Sociedad Peruana de Derecho Ambiental. Lima, Perú

¹⁹ مثل أرمينيا، وألمانيا، وغانا، واليونان، وترينيداد وتوباغو، وأوغندا.

(ج) التدابير التي تهيئ بيئة لاستخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

26- أشير في التقارير إلى عدة تدابير نفذت لدعم الكثير من أشكال الزراعة المستدامة التي قد تفضي إلى زيادة استخدام مجموعة كبيرة من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وكمثال، فإن سياسات البذور التي ترجمت إلى معارض لترويج البذور (مثل ناميبيا وكينيا وبوليفيا) وبنوك البذور المجتمعية (مثل إثيوبيا والهند) تحظى كلها بدعم في مجموعة من البلدان.

27- أشار عدد محدود من البلدان في تقاريره إلى التقرير الثاني عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة إلى الترتيبات التنظيمية التي تدعم بشكل صريح استخدام المزارعين لمجموعة متنوعة من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وكمثال، فقد أشارت فنلندا في تقريرها إلى أنها تقدم دعماً لزراعة الأصناف المهددة²⁰ (القانون 1440/2006). كما أشارت ألمانيا في تقريرها إلى مشروع لتقديم دعم على مستوى الدولة لمن يزرع أصنافاً مهددة. كما أن لدى قبرص مشروع تشريع يحد من اللوائح المتزامنة أمام تسويق الأصناف ذات الأصول البرية والأصناف القديمة. كما تم تعديل قانون إنتاج البذور في جمهورية أذربيجان بهدف تشجيع إنتاج البذور، وهو التعديل الذي يبشر بطرح أصناف محلية جديدة في الأسواق.

28- وهناك ترتيبات أخرى لتشجيع المنتجات المحلية (مثل ترتيبات تشجيع بعض المبادرات كحركة الأغذية البطيئة)، قد توجه نحو المستهلكين ونحو العناصر الفاعلة الأخرى في سلسلة القيمة. فنحو نصف التقارير القطرية التي قدمت للمساهمة في التقرير الثاني عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم، يصف الترتيبات التي اتخذت لتشجيع استخدام المحاصيل والأصناف المحلية وكذلك الأصناف والأنواع غير المستغلة بشكل كامل، وهو ما يحدث في أغلب الأحيان جنباً إلى جنب مع نمو أسواق لمنتجات من مثل هذه المحاصيل. ويشمل ذلك أحكاماً عن استخدام الأصناف المحلية بأشكال مختلفة للمؤشرات الجغرافية (كمعرفة المنشأ) وبحملات ترويجية ممولة تمويلًا عامًا.

29- وبالمثل، فإن الترتيبات التي تهدف إلى تشجيع الزراعة الأيكولوجية يرجح أن تفضي إلى استخدام أعداد متزايدة من الأصناف المتأقلمة محلياً. وقد توجه مثل هذه الترتيبات نحو المستهلكين، وسلاسل القيمة، كأن تتم عن طريق إعطاء مخصصات إيكولوجية للمنتجات الزراعية، والمنتجين، وموردي المدخلات.

30- ورغم أن أغلب نظم المعلومات لها أهميتها في تحفيز استخدام الموارد، فإن أيًا من هذه التقارير لم يتضمن وضع نظم للمعلومات تجمع بصورة صريحة السياسات والأنشطة المتعلقة باستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، ولا أيًا من الترتيبات المشار إليها في المادة 6-2 من المعاهدة

²⁰ أشير إلى برنامج "KULAP 2000" في ولاية براندنبرغ في تقرير ألمانيا للإسهام في التقرير الثاني عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم.

ثالثاً- جمع المعلومات عن تنفيذ المادة 6

31- يتناول هذا القسم المصادر المختلفة للمعلومات المتوافرة عن تنفيذ المادة 6، بالإضافة إلى التقارير المقدمة من جانب السلطات والمنظمات الوطنية. ويجري النظر في هذه التقارير نظراً لقيمتها الحالية كمصادر للمعلومات عن تنفيذ المادة 6 من ناحية، وللطرق التي يمكن بها التحكم فيها بصورة أكثر فعالية من ناحية أخرى. وبعد ذلك يتم النظر في المصادر الأعم للمعلومات التي - رغم عدم إسهامها بصورة ملموسة في القسم الثاني من هذه الوثيقة - تعطي مدخلات هامة لأي دراسة شاملة عن تنفيذ المادة 6، لاسيما تلك المنظمات المتخصصة وقواعد البيانات.

32- ومن الجدير بالملاحظة هنا أن عملية الآلية الوطنية لاقتسام المعلومات عن تنفيذ خطة العمل العالمية لصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام والتي بدأ العمل بها في عام 2003، تنص على: (1) قائمة متفق عليها من المؤشرات لرصد تنفيذ جميع مجالات الأنشطة ذات الأولوية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية على مستوى قطري؛ (2) استقصاء يقوم على هذه المؤشرات؛ (3) تطبيقات استخدام الحاسوب وضعت لتيسير وتبسيط تسجيل البيانات، وتشغيلها وتحليلها واقتسام المعلومات الآتية من الاستقصاء.

ألف- المعلومات المتوافرة في المنظمات المتخصصة

33- هناك عدد من المنظمات التي لها ولاية معينة، وبالتالي لديها مجموعة من المعلومات والتجارب في مختلف الميادين ذات الصلة بتنفيذ المادة 6. وليست كل هذه المعلومات مخزنة ومتوافرة بصورة منهجية، أو ليست على الأقل متوافرة بشكل يمكن تطبيقه على الفور في رفع تقارير عن تنفيذ المادة 6، وبالتالي، فإن الحصول على المعلومات لأغراض تحليلية قد يتفاوت بحسب المؤسسة المصدر والأساليب التي تتبعها.

34- وبإمكان الجهاز الرئاسي أن يطلب من منظمات محددة تقديم معلومات إلى الأمانة ثم يصدر دعوة مفتوحة بغرض توسيع نطاق المعلومات المتوافرة. ومع الاعتراف بأن ذلك قد يصبح مهمة لها أهميتها، فإن بالإمكان وضع استمارة موحدة تقدم بانتظام.

باء- قواعد البيانات السردية وقواعد بيانات المشروعات

قواعد البيانات السردية

35- هناك العديد من قواعد البيانات التي يمكن البحث فيها التي تحتوي على سرد علمي ومؤلفات غير تجارية، عن تنفيذ المادة 6، أهمها النظام الدولي للإعلام عن العلوم والتكنولوجيات الزراعية، ومستخرجات المركز الدولي للزراعة والعلوم البيولوجية، والخدمة الإخبارية لموقع غوغل.

36- وتعطي مستخرجات المركز الدولي للزراعة والعلوم البيولوجية مجموعة رائعة من المعلومات العلمية التي يمكن البحث فيها في السنة التي نشرت فيها وثيقة ما، بالإضافة إلى معايير أخرى. أما النظام الدولي للإعلام عن العلوم والتكنولوجيات الزراعية فيه قدر أكبر من المؤلفات غير التجارية، بما في ذلك التقارير السنوية للمنظمات وما إلى ذلك. ونظرا لأن بعض الأنشطة المتعلقة بالترويج لاستخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة قد لا يصل إلى المعلومات العلمية، فإن قاعدة البيانات هذه قد تكون مفيدة للغاية. أما الخدمة التجارية لموقع غوغل فهي كاملة تماما نظرا لأنها تعطي نصوصا كاملة للبحث عن المعايير المستخدمة.

قواعد بيانات المشروعات

37- تعتبر قواعد بيانات المشروعات أدوات مفيدة هي الأخرى. وأكثرها شيوعا نظام الإعلام عن البحوث الزراعية الجارية (منظمة الأغذية والزراعة)، وخدمات المعلومات الشبكية للبحوث الزراعية من أجل التنمية ونظام المعلومات InfoSys. فقواعد البيانات هذه تحصل على محتوياتها من مصادر متعددة في كل منها أوجه نقص محددة. وهناك العديد من قواعد البيانات الأخرى التي تركز على موضوعات أو منظمات معينة. وتعتبر "بوابة البحوث والتطوير" في وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة نموذجا حيا لهذا النمط الأخير.

استخدام البحوث الموحدة لقواعد البيانات

38- يمكن استخدام قواعد البيانات السردية وقواعد بيانات المشروعات المذكورة أعلاه في استخراج بيانات كمية عن تنفيذ عناصر معينة في المادة 6. فعن طريق وضع منهجية موحدة للبحث يمكن تطبيقها في عدة نقاط زمنية، ويمكن استعادة المعلومات عن عدد من الوثائق والمشروعات التالية للمعلومات عن المحتوى الفعلي للمبادرات الفردية. ويتطلب ذلك تصميمًا دقيقًا لطرق البحث هذه (مجموعة من مصطلحات البحث ومجموعة من المصادر، وفحص مخرجات الضربات غير المقصودة، الخ). إن وضع ملخص للموارد الوراثية سوف يسمح للجهاز الرئاسي للحصول على معلومات حديثة كلما احتاج إليها. فمثل هذا الملخص سيجمع كل ما نشر عن صون الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واستخدامها بشكل يمكن الحصول عليه إلكترونيًا.

39- وإذا رأى الجهاز الرئاسي أن استخدام البحوث الموحدة لقواعد البيانات السردية أو قواعد بيانات المشروعات أو كليهما معا، كوسيلة فعالة لرصد الترويج لاستخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، فربما يرغب في أن يطلب من الأمانة تقديم تحليل واف للخيارات المتاحة (من قواعد البيانات) وأن يضع مجموعة موحدة من مصطلحات البحوث لكل تدبير من التدابير المقترحة في المادة 6-2 من المعاهدة.

رابعاً- الاستنتاجات والتوجيه المطلوب

40- تنفذ أغلب البلدان سياسة صريحة وتدابير قانونية بالنسبة للجوانب المختلفة لمفهوم الاستخدام المستدام، عن طريق مجموعة متنوعة من السياسات. وبالتالي، يمكن الاستنتاج بأن تنفيذ المادة 6 يجري الآن بالفعل في أغلب البلدان. ومع ذلك، لا يبدو أن هناك نهجاً متكاملًا ومنسقًا في أغلب البلدان باتجاه تشجيع الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. ولهذا السبب، يمكن مساعدة البلدان بوضع نهج متكامل لاستخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بشكل أفضل، وكذلك تنفيذ المادة 6 من المعاهدة.

41- هناك كمية كبيرة متوافرة من المعلومات عن عدد كبير من السياسات والتدابير القانونية التي تساهم في تنفيذ المادة 6 من المعاهدة. ومع ذلك، فنظراً لأن أغلب المعلومات ذات طبيعة كمية، فمن الصعب قياس مدى التركيز المعطى لمختلف التدابير والأنشطة التي تهدف إلى دعم الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، أو لتقييم مدى تأثير مثل هذه التدابير.

42- وسعياً وراء تمكين الجهاز الرئاسي من قيامه بتقدير أكيد لمدى التقدم في هذا المجال، و أن يحدد، بناءً على مثل هذا التحليل، الثغرات والفرص المتاحة لمزيد من العمل، يمكن عندئذ النظر في المنهجيات التالية:

- (1) أن تقوم الأطراف المتعاقدة بتقديم تقارير منتظمة على أساس مجموعة موحدة من الأسئلة والمسائل، التي ربما يمكن ربطها بعمل هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وعلى الأخص التقارير عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم؛
- (2) تجميع المعلومات المتوافرة لدى المنظمات المتخصصة؛
- (3) استخدام البحوث الموحدة في قواعد البيانات السردية؛
- (4) استخدام البحوث الموحدة في قواعد بيانات المشروعات؛

43- وبالإضافة إلى ذلك، قد يرغب الجهاز الرئاسي في النظر في وضع مجموعة أدوات لمساعدة البلدان في تصميم تدابير وتشجيع الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة للنظر فيها في دورته التالية.